

الأزمة النفطية وآثارها على الأمن الغذائي حالة الجزائر

د/ محمد رجراج أستاذ محاضر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر III

ملخص:

مازالت اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط تعتمد كلية على حصيلة عائدات صادرات النفط، دون تنوع صادراتها خارج قطاع المحروقات، هذا ما يجعلها أن تكن عرضة لصدمة مالية حادة في الفترة المتوسطة والطويلة نتيجة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، تحت تأثير تغير الطلب العالمي للدول الصناعية المستهلكة للنفط لأكثر من نصف الإنتاج العالمي، لذلك فإن عدم استقرار أسعار النفط وثباتها في السوق العالمية، يؤدي حتما إلى اختلالات خطيرة في حصيلة عائدات النفط، وظهور الأزمة النفطية المفاجئة من فترة إلى أخرى، وتأثيرها السلبي على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال القادمة، وبالتالي تجميد برامج الإنعاش الاقتصادي، والاجتماعي المخططة، إضافة إلى ذلك التضحية بالوفورات المالية المتاحة في تغطية قيمة الفجوة الغذائية لتأمين الأمن الغذائي للسكان ودعم الطلب الاستهلاكي المحلي للمواد الغذائية الأساسية وندرتها في السوق العالمية ومرونة الطلب العالمي.

اهتمت الدول العربية النفطية ومنها الجزائر في وضع استراتيجية فلاحية تعمل على استقطاب الاستثمارات الفلاحية وتحفيز المتعاملين الاقتصاديين وذلك من خلال دعم إدخال تقنيات الإنتاج في العمليات الإنتاجية لتكثيف الإنتاج، حتى تحقق أهداف السياسة الفلاحية من خلال المخططات التنموية الفلاحية التي تهدف إلى تأمين الأمن الغذائي للسكان وبالتالي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حتى لا تتأثر بالظاهرة المزمنة للأزمة الغذائية العالمية التي أصبحت تلاحق العالم.

Résumé:

Les pays producteurs du pétrole comptent toujours sur les produits pétroliers exportés sans penser à diversifier les autres créneaux d'exportation autres que les hydrocarbures, et ceci peut leur causer des crises financières à moyen et long terme, qui a pour effet la fluctuation des prix de pétrole dans le marché mondial selon la variation de la demande mondiale des pays industrialisés consommateurs de pétrole plus de la moitié de la production mondiale, ce qui induit la non constance des prix du pétrole sur le marché mondiale et cela impose un déséquilibre néfaste sur les recettes pétrolières et apparaît la crise pétrolière improvisée d'une étape à une autre qui gêne le financement pour le développement économique et sociale pour des générations futures.

Cette crise gèle les programmes de relance économique et sociale, en plus elle sacrifie les ressources financières disponibles pour couvrir les dépenses des

produits alimentaires pour assurer les besoins nécessaires de la population et renforcer la demande du consommateur local pour les produits alimentaires vitaux et sa rareté sur le marché mondiale et son élasticité de la demande mondiale.

Les pays arabes producteurs de pétrole parmi eux l'Algérie ont consacré de mettre une stratégie agricole qui a pour objectif d'attirer les investisseurs agricoles et encourager les operateurs économiques dans le cadre de mettre en place des techniques de production dans les opérations productives, pour intensifier la production pour réaliser des objectifs politiques agricoles selon les programmes de développement agricole, qui a pour but d'assurer les besoins vitaux des citoyens en vue d'une stabilité économique et sociale pour ne pas subir l'effet du phénomène de la crise alimentaire mondiale qui menace le monde.

يتميز النفط بالندرة النسبية، وهذا راجع إلى المواقع الجيولوجية لمناطق الإنتاج المختلفة للدول العربية المنتجة، إضافة أنه مادة غير قابلة للإحلال بسلعة أخرى، مهما تنوعت مصادر الطاقة المتجددة أو البديلة، كما أنه مادة غير متجددة مما يجعل الطلب العالمي للنفط قليل المرونة، يتوقف عليه النمو الاقتصادي لكل من الدول العربية المنتجة والدول الصناعية (المستهلكة)، تعتبر مخرجات النفط الصادرات الأساسية في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدولة العربية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق فائض في الموازنة العامة عن طريق الجباية البترولية كموارد مالية أساسية، بلغ متوسط نسبة صادرات النفط والغاز إلى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2004 - 2006) إلى 73.6 في المائة مقابل 76.9 في المائة عام 2007 و77.9 في المائة عام 2008 إن الارتفاع المتزايد للصناعة الاستخراجية (النفط والغاز) مرده إلى ارتفاع أسعار النفط في الفترة القصيرة وبالتالي زيادة مرونة عرض الإنتاج في السوق العالمية، وتراجع صادرات الصناعة التحويلية.

جدول (1) الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية نسبة الصادرات إلى إجمالي الصادرات (1)

السياق	2007	2008	متوسط الضردة 2006 - 2004
الأغذية والمشروبات	2.8	2.4	2.8
الصناعة التحويلية	7.3	6	12.9
الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز)	76.9	77.9	73.6

بلغ متوسط نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى إجمال التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2004 - 2006) إلى 12.9 في المائة مقابل 7.3 في المائة عام 2007 و6 بالمائة عام 2008، بينما تعتمد الدول الصناعية على النفط كأحد المدخلات الأساسية للنشاطات الاقتصادية وتنوع صادراتها بلغت نسبة صادرات الصناعة التحويلية من إجمالي الصادرات في أمريكا الشمالية 72.2 في المائة وفي

أوروبا 78.6 في المائة، مما ترتب عن ذلك زيادة حدة الطلب العالمي كلما انتعشت اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي وما ينجر عنه تغير الطلب العالمي للنفط سواء بالزيادة أو النقصان إذ توجد علاقة طردية بين الطلب العالمي وهو متغير تابع للنمو الاقتصادي أصبحت هذه العلاقة لا سيما في الفترة القصيرة تؤثر على سعر النفط وعدم استقراره مما يترتب عند ذلك تراجع في الطلب للدول الصناعة عن النفط 47.5 مليون برميل في اليوم عام 2008 مقابل 49.2 مليون برميل في اليوم من إجمالي الطلب العالمي على النفط عام 2007 بانخفاض 1.7 مليون برميل في اليوم نسبة تراجع الطلب الدول الصناعية من 1.6 في المائة عام 2004 إلى (- 3.5) في المائة عام 2008 كما تراجع الطلب العالمي (- 0.3) في المائة عام 2008.

جدول (2) الطلب العالمي على النفط⁽²⁾.

2008	2007	2006	2005	2004	
47.5	49.2	49.6	49.8	49.4	الدول الصناعية
3.5 -	0.8 -	0.4	0.8	1.6	مليون برميل / يوم
85.6	85.9	84.9	83.9	82.4	نسبة التغير
0.3 -	1.2	1.2	1.8	3.8	الطلب العالمي مليون برميل/يوم
					نسبة التغير

إن تراجع الطلب الدول الصناعية على النفط مرده إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي من 3 في المائة عام 2006 إلى 2.7 في المائة عام 2007 ثم إلى 0.9 في المائة عام 2008 كما تراجع معدل نمو الولايات المتحدة الأمريكية من 2.8 في المائة عام 2006 إلى 2.0 في المائة عام 2007 ثم إلى 1.1 في المائة عام 2008 إن فترات تراجع النمو الاقتصادي لم يقابله انخفاض في أسعار النفط في السوق العالمية بل عرفت مستويات قياسية خلال النصف الأول من عام 2008 إلى 47.2 دولار أمريكي للبرميل أدى ذلك إلى زيادة مرونة العرض في السوق العالمية خلال الفترة القصيرة أمام تراجع الطلب العالمي مع نهاية السداسي الثاني 2008 إلى أقل من 40 دولار أمريكي للبرميل انجر عن ذلك دخول الاقتصاد الأمريكي والعالم في مرحلة الركود الاقتصادي وانفجار الأزمة المالية العالمية التي أثرت على العائدات النفطية كمصدر أساسي لإنعاش اقتصاديات الدول العربية المنتجة التي اعتمدت على القطاع الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز) دون تنوع الصادرات.

جدول (3) أهم مؤشرات الاقتصاد العالمي التغير السنوي بالنسبة المئوية⁽³⁾

2008	2007	2006	
0.9	2.7	3.0	البلدان المتقدمة
1.1	2.0	2.8	الولايات المتحدة الأمريكية
0.6	2.4	2	اليابان
0.9	2.7	2.9	منطقة الأورو
9	13	11.6	الصين إفريقيا
5.2	6.2	6.1	

إن انخفاض أسعار النفط الذي فاجأ الدول المنتجة يمكن مرده إلى العوامل الخارجية المؤثرة على الطلب العالمي من الدول الصناعية مع حلول الألفية الثالثة منها البعد السياسي والاستراتيجي للدول الصناعية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها على مناطق الإنتاج في دول الخليج العربي والعالم لحماية مصالحها في المنطقة من أجل تأمين واستمرارية التمويل لتغطية احتياجاتها على حساب نفاذ احتياطي الدول المنتجة والمنافسة في زيادة الكميات المعروضة عن الحصص المحددة لها من الدول المصدرة للبترول أوبك OPEC بمقدار 4.2 مليون برميل/يوم بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية (النفط والغاز) إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002 - 2006) إلى 33.44 في المائة ثم ارتفع إلى 39.5 في المائة عام 2007 ثم إلى 43.4 في المائة 2008 كما تراجع متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002 - 2006) إلى 10.38 في المائة ثم انخفض إلى 9.3 في المائة عام 2007 ثم إلى 8.9 في المائة عام 2008 هذا ما يعكس ضعف الاستثمارات المباشرة الأجنبية في تطوير الصناعة التحويلية إضافة إلى ذلك إعطاء الدول العربية للصناعة الاستخراجية (النفط والغاز) المكانة الأولى في الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (4) قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)⁽⁴⁾

متوسط الفترة 2006 - 2002	2008	2007	
33.44	43.4	39.5	- نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز) إلى الناتج المحلي الإجمالي.
10.38	8.9	9.3	- نسبة مساهمة الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

قامت الدول المنتجة بالتوقيع على عدد ومن اتفاقيات الشراكة وتقاسم الإنتاج والبحث على مواقع جيولوجية وذلك بتخصيص إعتمادات مالية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الاستخراجي.

إن الارتفاع التصاعدي لسعر النفط خلال العشرية السابقة لا يعكس الصورة الحقيقية لسعر النفط أمام ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى مما انعكس

على الارتفاع العام لمستوى أسعار مدخلات الإنتاج منها التجهيزات والسلع الوسيطة وأسعار المواد الغذائية الرئيسية، أمام ظهور الأزمة الغذائية العالمية وزيادة حدة الطلب العالمي على المواد الغذائية الرئيسية المتميزة بالندرة النسبية على مستوى السوق العالمية ترتب عن ذلك تنافس بين الدول المستهلكة لا سيما دول الكتلة الشرقية على رأسها الاتحاد السوفياتي (روسيا).

لم تتعرض الدول العربية المنتجة للنفط إلى الصدمة المالية العالمية كباقي الدول غير منتجة للنفط، كونها تحتفظ على فائض سيولة نقدية إضافة إلى ذلك ارتفاع أسعار النفط من جديد مع نهاية عام 2008 إلى 88.4 دولار للبرميل بعدما وصلت إلى أدنى مستوى لها في بداية السداسي الثاني من عام 2008 إلى 38.6 دولار للبرميل، إن الوفرة المالية للدول العربية سمحت بتغطية قيمة الفجوة الغذائية من 23.1 مليار دولار عام 2000 ثم انخفضت إلى 21.9 مليار دولار عام 2003 ثم ارتفعت الفجوة الغذائية إلى 23.9 مليار دولار عام 2004 ثم إلى 28.1 مليار دولار عام 2005 ثم إلى 30.1 مليار دولار عام 2006 ثم إلى 37.0 مليار دولار عام 2007 أي بمعدل نمو سنوي للفترة (2006 - 2007) إلى 22.8 في المائة، إن الارتفاع المتصاعد لقيمة فاتورة الفجوة الغذائية يرجع أساساً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق العالمية وكذا ندرتها النسبية إذ تشكل واردات الحبوب نصف احتياجاتها، 63 في المائة من الزيوت النباتية و71 في المائة من السكر وقد شكلت هذه الموارد حوالي 76 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية الرئيسية عام 2007، وبالمقابل فإن الصادرات الزراعية عرفت تطوراً تصاعدياً وملحوظاً بفعل السياسات الدول العربية التي أصبحت تحفز الاستثمارات الزراعية من خلال سياسة الدعم لمدخلات الإنتاج ورفع الرسوم الجمركية لترقية الصادرات تنوعها خارج قطاع المحروقات ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من 6.9 مليار دولار عام 2000 إلى 11.8 مليار دولار عام 2006 وإلى 13.6 مليار دولار عام 2007 أي بمعدل نمو سنوي للفترة (2006 - 2007) إلى 14.9 في المائة وهذا ما يعكس الأداء القطاع الزراعي كما أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية عرفت تطوراً كبيراً في تغطية قيمة الواردات مع مراعاة تكاليفها المرتفعة مما أثر على نسبة التغطية ارتفعت نسبة التغطية من 23 في المائة عام 2000 إلى 30 في المائة عام 2004 ثم تراجعت إلى 28.5 في المائة عام 2005 ثم ثباتها عام 2006 ثم إلى 26.9 في المائة.

جدول (5) الميزان التجاري الزراعي للدول العربية مليار دولار⁽⁵⁾

إن انخفاض قيمة الصادرات الزراعية في تغطية الواردات الزراعية مرده إلى عدم الاستغلال

(2006 - 2007)	2007	2006	2005	2004	2003	2000	
النمو %							
14.9	13.6	11.8	11.2	10.3	8	6.9	الصادرات الزراعية
20.5	50.6	42.0	39.3	34.2	29.9	30	الواردات الزراعية
22.8	37	30.1	28.1	23.9	21.9	23.1	الفجوة الغذائية
	26.9	28.1	28.5	30	26.7	23	نسبة الصادرات إلى الواردات

الاقتصادي الكفاء للموارد الأرضية الزراعية إضافة إلى ترك الأراضي مستريحة (بور) بدون خدمة وعلى الرغم من تشجيع الاستثمارات الزراعية وإدخال مستلزمات الإنتاج وما يتبعها من تقنيات إنتاج حديث وتأهيل اليد العاملة الزراعية فإن معدل النمو السنوي للإنتاج خلال الفترة (2000 - 2007) وصل إلى 4.1 في المائة بالنسبة للحبوب والدقيق والقمح 4.5 في المائة.

أما معدل النمو السنوي للإستهلاك الحبوب والدقيق بلغ 3 في المائة وبالنسبة للقمح 4.5 في المائة وهي المادة الغذائية الأساسية للمجتمع العربي، فإن معدل النمو السنوي للفجوة الغذائية خلال (2000 - 2007) بالنسبة للحبوب والدقيق بلغت 1.7 في المائة أما بالنسبة للقمح 4.4 في المائة هذا ما يجعل اقتصاديات الدول العربية المنتجة للبتروال أن تعمل على تحقيق الأمن الغذائي للسكان من للمواد الغذائية الرئيسية التي يتميز الطلب عليها بقليل المرونة وعلى الرغم من ارتفاع أسعارها في السوق العالمي تلجأ الدول العربية إلى دعم الطلب المحلي الاستهلاكي أما في حالة حدوث ركود اقتصادي للاقتصاديات الدول.

جدول (6) معدل النمو السنوي لكميات الإنتاج والفجوة الغذائية والاستهلاك للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2000 - 2007⁽⁶⁾

السلع	الإنتاج %	الفجوة الغذائية %	الاستهلاك %
الحبوب والدقيق	4.1	1.7	3
القمح	4.5	4.4	4.5

الصناعية لاسيما إذا كانت فترة الركود الاقتصادي طويلة والتي يصاحبها ارتفاع في المستوى العام للأسعار العالمية ومنها أسعار المواد الغذائية الأساسية وندرتها يؤدي حتما باقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط أن تواجه أزمة اجتماعية كبيرة كلما انخفضت العائدات النفطية في تغطية قيمة الفجوة الغذائية، وتشير منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) إلى ارتفاع متوقع لأسعار السلع العالمية خلال العقد القادم بنسب متفاوتة وذلك في ضوء استمرار النمو السكاني، وتحسين الأوضاع المعيشية في دول كثافة السكان والتغيرات المناخية، وتباطؤ النمو الاقتصادي على الرغم من وجود

مقومات مادية ومعنوية مشتركة في اقتصاديات الدول العربية منها الموارد الطبيعية (الأرض والحياة) والظروف المناخية الملائمة للتنوع الزراعي، إضافة إلى الموارد البشرية الشابة والمؤهلة من مهندسين وتقنيين... إلخ كما أن الجانب اللغوي والثقافي والعادات والتقاليد المشتركة تعمل جميعها في تحقيق الأمن الغذائي، غير أنه في الواقع تبقى مشكلة الأمن الغذائي قائمة مادامت الدول العربية تعمل جاهدة على تحويل عائدات النفط في تغطية الفجوة الغذائية على حساب المدخرات الوطنية واستمرارية حدة التبعية الغذائية من جيل إلى آخر، حسب تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية تصل الفجوة الغذائية إلى 44 مليار دولار أمريكي عام 2020، وللتقليل من حدة الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي والذي لا يتأتى إلا برفع معدلات الإنتاج، لهذا عرف الناتج الزراعي تطوراً كبيراً 103.4 مليار دولار عام 2008 مقابل 56.4 مليار دولار عام 2000 يرجع تضاعف الإنتاج الناتج الزراعي إلى السياسات الزراعية التي انتهجتها الدول العربية من خلال تحفيز الاستثمارات الزراعية ودعم مدخلات الإنتاج الفلاحي وتأهيل اليد العاملة الزراعية مع استخدام الطرق الفنية للإنتاج للزراعة المكثفة مما ترتب عن ذلك زيادة في الناتج الزراعي، بلغ معدل النمو السنوي الناتج الزراعي خلال الفترة (2000 - 2008) إلى 7.9 في المائة. بينما نسبة مساهمة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي لإجمالي تتمثل بنحو 5.4 في المائة عام 2008 مقابل 9.7 في المائة عام 1995، على الرغم من النتائج المتصاعدة للناتج الزراعي خلال الفترة (2000 - 2008) تبقى الصناعة الإستخراجية المساهمة الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي كما سبق ذلك ذكره

جدول (07) الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الجارية⁽⁷⁾.

معدل النمو سنوي 2000 - 2008	2008	2007	2006	2000	1995	
7.9	103.4	90.5	81.2	56.4	-	- الناتج الزراعي
5.4	5.4	6	6.2	8.3	9.7	- نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي
319	319	286	263	210	-	- نصيب الفرد من الناتج الزراعي

إن الاهتمامات الأولى للدول العربية النفطية هو التقليل من حدة التبعية الغذائية وذلك بتوسع المساحة المزروعة عن طريق دعم استصلاح الأراضي الفلاحية والمحافظة على الأراضي الزراعية من التصحر والتعرية والانجراف.. إلخ تقدر نسبة المساحة المزروعة المطرية والبور إلى إجمالي المساحة الزراعية (المزروعة) في الدول العربية 84.87 في المائة وهي أراضي زراعية لأهم المحاصيل الزراعية منها الحبوب والتي تعتمد على منسوب كمية الأمطار المتساقطة في السنة وغير منتظمة على مناطق الإنتاج المختلفة إضافة إلى فترات الجفاف... إلخ مما ينجر عن ذلك اختلال الإنتاج.

مع العلم أن أكثر من نصف المساحة المطرية تدخل في دورات زراعية بترك الأرض البور إذ بلغ معدل النمو السنوي للمساحة المزروعة المطرية والبور خلال الفترة (2000 – 2007) 0.92 في المائة.

جدول (08) تطور المساحة المزروعة المطرية والمروية في الدول العربية خلال فترة 1990 – 2007⁽⁸⁾.

الفترة	المساحة المزروعة والبور	المساحة المزروعة والمروية	ألف هكتار إجمالي
1990	45.247	11553	56800
2000	55929	9500	65429
2007	60067	10705	70772

بينما تمثل المساحة المزروعة والمروية بنمو 15 في المائة من إجمالي المساحة المنزوعة في الوطن العربي وهي نسبة جد متدنية وتقدر بحوالي 10 مليون هكتار يستخدم في ربيها 162 مليار م³ منها ¼ المساحة المروية تنتشر فيها الطرق التقليدية و15 في المائة طريقة الري المحوري و10 في المائة بالتقطير على العلم أن القطاع الزراعي يستغل 89 من المائة الموارد المائية السطحية والتي تقدر 296.4 مليار م³ أصبحت عرضة للمنافسة بين الصناعة التحويلية والنهائية، يتوقف تجديد الموارد المائية السطحية على كمية الأمطار المتساقطة في السنة مما أنجر عن ذلك الاستثمار في الموارد المائية غير التقليدية بلغ مجموع الموارد المائية المتاحة 349 مليار م³ بما فيها تغطية العجز المائي من المياه الجوفية ومياه الصرف للمعالجة، إذ يتوقع طلب القطاع الزراعي على المياه بنمو 369 مليار م³ عام 2020.

جدول (09) الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي حسب مصادرها⁽⁹⁾. مليار م³

مجموع الموارد المائية المتاحة	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع الموارد المائية المتجددة والجوفية	الموارد المائية الجوفية			الموارد المائية السطحية 296.4
	مياه التحلية	مياه نقية		المتاح	التغذية السنوية	المخزون	
349	2.5	8.1	338.4	35	42	7734	

إن التخفيف من حدة العجز المائي وذلك بدعم الاستثمارات في الموارد المائية غير التقليدية منها إنشاء السدود الصغيرة والمتوسطة، وتحلية مياه البحار يؤمن توسيع الزراعة المكثفة التي تحل الزراعة المطرية لأهم المحاصيل الزراعية الأساسية.

بلغ معدل النمو السنوي للمساحة المزروعة المروية خلال الفترة (2000 – 2007) إلى 1.6 في المائة هذا مما يدفع إلى توسيع الاستثمارات الزراعية لتكثيف الإنتاج الزراعي الذي يعتمد على أحد المقومات الأساسية بتوفر عنصر الماء الذي يعمل على التوسع الأفقي والرأسي للإنتاج ويحول الزراعة المطرية وتقليص ترك الأراضي بور إلى زراعات مسقية وملائمة لمداخلات الإنتاج الحديثة لاسيما الموارد الكيماوية (الأسمدة المعدنية) التي تتطلب كمية مناسبة من الماء لذوبانها.

الجزائر كباقي اقتصاديات الدول العربية النفطية تعتمد على عائدات النفط في إنعاش الاقتصاد الوطني بلغ معدل النمو السنوي للصادرات النفطية من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2007 - 2008) إلى 98.16 في المائة التي تمثل المصدر المالي الأساسي الأحادي في تمويل التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتغطية إجمالي الواردات بلغ معدل النمو السنوي لتغطية الواردات من الصادرات النفطية خلال الفترة 2004 - 2008، إلى 46.5 في المائة، كما يتمثل معدل النمو السنوي لتغطية الواردات الغذائية من إجمالي الواردات الكلية إلى 18.04 في المائة، وتمثل الضريبة المباشرة على عائدات.

جدول (10) نسبة تغطية الصادرات والواردات إلى إجمالي الصادرات والواردات الكلية. (10)

الوحدة: %

2008	2007	2006	2005	2004	
98.22	98.37	97.93	98.38	97.92	تغطية الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات
49.21	44.20	38.57	43.55	56.90	تغطية الواردات الكلية من إجمالي الصادرات
19.46	17.67	17.27	16.99	18.85	الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات الكلية

النفط المصدر الأساسي لتحقيق فائض الخزينة العمومية لضمان الموارد المالية للموازنة العامة بلغ معدل نمو السنوي لإيرادات المحروقات (ضرائب المحروقات) إلى إجمالي إيرادات (موارد مالية) الموازنة العمومية 75.9 في المائة إن تقلبات أسعار النفط على مستوى السوق العالمية لاسيما مع بداية السداسي الثاني 2008، وحدثت الأزمة المالية العالمية، وظهور الأزمة الغذائية العالمية التي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للموارد الغذائية الأساسية وندرتها في السوق العالمية، إن تقلبات أسعار النفط العالمية وما لها من انعكاسات على مخططات الإنعاش الاقتصادي، ولتفاذي هذه الأزمة النفطية والمتكررة تم إنشاء صندوق لضبط الإيرادات غير عادية للمحروقات (وهي الفرق بين السعر الإسمي (الجاري) والسعر المرجعي)، وعليه تم تحديد السعر المرجعي 39 دولار أمريكي، للبرميل الواحد.

جدول (11) نسبة مئوية لإيرادات المحروقات إلى إجمالي واردات الموازنة العامة (11).

2008	2007	2006	2005	2004	
79.99	75.83	76.89	76.32	70.44	نسبة إيرادات المحروقات إلى إجمالي إيرادات الموازنة العامة

للبرميل الواحد حتى لا تحدث اختلالات مالية للموازنة العامة واستخدماتها في الأنفاق العام والعمل بذلك على استمرارية النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك فرض ضرائب مباشرة على الأرباح غير عادية على المحروقات التي تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للخزينة العامة. إن تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات (الصناعية الاستخراجية) لتجنب الأزمة النفطية وما لها من آثار اقتصادية واجتماعية إضافة إلى ذلك الأزمة الغذائية العالمية اهتمت الجزائر بالقطاع الفلاحي ووضع له استراتيجية زراعية تعمل على تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي ثم إنشاء الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية (FNRDA) الذي خصصت له اعتمادات مالية تقدر 21700 مليون دج عام 2001 ثم 36.000 مليون دج عام 2006، وعلى الرغم من ذلك فإن المساحة الزراعية المخصصة للحبوب تراجعت من 3267.50 ألف هكتار عام 2006 إلى 3056.91 ألف هكتار عام 2007 ثم إلى 1485.24 ألف هكتار أثر على التوسع الأفقي للإنتاج وبالتالي تراجع الإنتاج من 4017.75 طن عام 2006 إلى 3601.91 طن في عام 2007 إلى 1702.05 طن في عام 2008 هذا التراجع أدى إلى تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من 33.83 في المائة من عام 2007 إلى 16.09 في المائة في عام 2008 بينما بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي خلال الفترة (2001 - 2005) إلى 30.46 في المائة وإن هذا التراجع في نسبة الاكتفاء.

جدول (12) تطور مساحة إنتاج الحبوب^(1 2)

متوسط الفترة 2005 - 2001		2006		2007		2008	
المساحة ألف/هـ	الإنتاج طن	المساحة ألف/هـ	الإنتاج طن	المساحة ألف/هـ	الإنتاج طن	المساحة ألف/هـ	الإنتاج طن
2592.48	3287.66	3267.50	4017.75	3056.91	3601.91	1485.24	1702.05
30.46%				33.83%		16.09%	
القمح نسبة الاكتفاء الذاتي							

وتزايدت الفجوة الغذائية أدى إلى ارتفاع في قيمة الفاتورة الغذائية لواردات القمح بشكل تصاعدي من 1070.39 مليون دولار أمريكي في عام 2006 إلى 1283.44 مليون دولار أمريكي عام 2007 ثم إلى 3124.50 مليون دولار أمريكي عام 2008 ويعزى هذا الارتفاع تزايد الطلب الاستهلاكي المحلي على القمح لأن تراجع في إنتاج الحبوب يعزى إلى الظروف المناخية وعدم التوزيع المناسب لكميات الأمطار خلال دورة نمو المحصول إضافة إلى انكماش المساحة المنزرعة وترك الأرض بور مع انخفاض الإنتاجية المتوسطة للهكتار لذا تبقى الصناعة الاستخراجية المساهمة الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 45.5 في المائة عام 2008 مقابل 37.7 في المائة 2004 كما أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج

المحلي الإجمالي تتمثل بنمو 7.8 في المائة في عام 2008 مقابل 9.4 في المائة عام 2004 هذا التراجع يرجع كما سبق ذكره إلى ضعف أداء القطاع الفلاحي.

جدول (13) نسبة التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية^(1 3)

2008	2007	2006	2005	2004	
45.5	43.9	45.6	44.3	37.3	المحروقات%
7.8	7.6	7.5	7.7	9.4	الفلاحة%

الذي رصدت له مبالغ كبيرة يمكن إرجاع هذا التراجع إلى عدم تسوية الشكل القانوني للعقار الفلاحي لاسيما القطاع الخاص الذي أصبح بحكم التجزئة المستمرة إلى ترك الأراضي بورا دون خدماتها حتى تتم التسوية القانونية للعقار الفلاحي.

- إضافة إلى ذلك تعاني المجموعات المتمثلة في المستثمرات الفلاحية الجماعية إلى غياب عقود قانونية بدلا من العقود الإدارية حتى تتمكن المجموعة من الحصول على القرض الإيجاري، عن طريق الشراء بالتاجر.

- كما أن غياب تعاونيات المنتجين المتخصصة زاد في تفاقم المشاكل منها عدم الاستفادة بالطرق الفنية للإنتاج الموسع وكذلك الإرشاد الفلاحي أو حتى تأهيل اليد العاملة المتخصصة.

- وجود العدد الكبير للمستثمرات الفلاحية زاد في تفاقم مشكلة التسيير وعدم الاستغلال الاقتصادي الكفاء للموارد الأرضية وتفاقم تكاليف الإنتاج.

- غياب محاسبة قطاعية (فلاحية) لم يجعل الوحدة الإنتاجية أن تحافظ على توازنها المالي مما ترتب عن ذلك إلى تأجير (ريوع) الأراضي الفلاحية إلى الخراس.

- الاصطلاحات الهيكلية التنظيمية للقطاع الفلاحي لم تشمل باقي الهياكل التنظيمية الأخرى التي تتعامل والهيكلية التنظيمية الجديدة لاسيما أن القطاع البنكي لم يأخذ بالسندات الإدارية كرهين حيازي لضمان مخاطر القرض زاد في تدني الاستثمارات الفلاحية في أوساط المستفيدين وعدم تحفيزهم على خدمة الأرض واستغلالها كما تنص عليه العقود الإدارية.

الهوامش:

(1) صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ص 140.

(2) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك تقرير الأمين العام السنوي 2008 ص 86.

(3) التقرير البنكي السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سبتمبر 2009 ص 21.

(4) صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ص 56.

(5) صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ص 49.

(6) صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 ص 177.

(7) صندوق النقد العربي المرجع أعلاه ص 40.

(8) المنظمة العربية للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008 ص 181.

(9) المنظمة العربية للتنمية الزراعية مرجع أعلاه ص 184.

(10) المديرية العامة للجمارك.

(11) المديرية العامة للخزينة.

(12) المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم 2009. التقرير السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد رقم 29. ص

37 – 294 – 134.

(13) الديوان الوطني للإحصاء

جمع إحصاءات سنوات لكل من.

O.N.S. Résultats 2001-2003 édition 2005 n° 21

2002-2004 édition 2006 n° 22

2003-2005 édition 2007 n° 23

2004-2006 édition 2008 n° 24

-Rapport sur la situation du secteur agricole en 2006

- Ministère de l'agriculture, L'agriculture dans l'économie Natural